

Distr.: General
9 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الثالثة

تشكيلة بوروندي

٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

الاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراض نصف السنوي الثاني لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

إن لجنة بناء السلام:

١ - ترحب بالتقرير نصف السنوي الثاني بشأن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي^(١)، وتعرب عن تقديرها لما قدمته حكومة بوروندي وممثلو المجتمع المدني والمنظمات النسائية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والجماعات الدينية ومؤسسة الباشنغتهى والشركاء السياسيون من إسهام في إعداد هذا التقرير بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي؛

٢ - ترحب أيضاً بما أحرز من تقدم في تنفيذ الإطار الاستراتيجي، ولا سيما التقدم الملحوظ الذي أحرز في عملية السلام بين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية؛ واستئناف النشاط البرلماني؛ والجهود المبذولة لتحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية؛ وإصلاح نظام العدالة؛ وتأهيل قوات الأمن، علاوة على اعتماد ورقة سياسة وطنية بشأن حيازة الأراضي وقانون الأراضي؛

٣ - ترحب كذلك باستمرار الدعم المالي المقدم من الشركاء متعددي الأطراف والشائين، فضلاً عن الدعم السياسي المقدم بوجه خاص من المبادرة الإقليمية لعملية السلام

(١) PBC/3/BDI/2.



في بوروندي، وجهود التيسير التي تقوم بها جنوب أفريقيا، دعماً لعملية السلام، وتلاحظ مع الارتياح تأهل بوروندي للاستفادة من مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدين، مما سيتيح لها قدراً كبيراً من تخفيف عبء الدين؛

٤ - **تطلب** من مكتب دعم بناء السلام أن يقدم في اجتماعات الاستعراض نصف السنوية المقبلة تقييماً استراتيجياً لتأثير لجنة بناء السلام في دعم عملية بناء السلام في بوروندي، وفي هذا الصدد تهيب بجميع أعضاء التشكيلة المخصصة لبوروندي في اللجنة تقديم تقارير إلى مكتب الدعم بشأن استجاباتها لاستنتاجات وتوصيات لجنة بناء السلام؛

٥ - **تعيد التأكيد** على استمرار صلاحية المجالات ذات الأولوية المحددة في الإطار الاستراتيجي، وتهيب بالحكومة، والشركاء الدوليين، وسائر أصحاب المصلحة الوفاء بالتزاماتهم، وفي هذا الصدد توصي بما يلي:

ألف - حكومة بوروندي:

١ - الانتخابات والبيئة السياسية

(أ) ضمان توفير بيئة مفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٠، بسبل عديدة تشمل الأخذ بعملية شاملة لوضع إطار انتخابي وإنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة موثوق بها، وتعزيز الحوار البناء وإفساح المجال السياسي، وتعزيز الحقوق السياسية واحترامها؛

٢ - الحكم الرشيد ومكافحة الفساد

(ب) اتخاذ المزيد من الإجراءات لمكافحة الفساد ومحاكمة المسؤولين عنه، والبت في القضايا من قبيل القضية المرفوعة ضد شركة النفط إنتربرول، والقضية المتعلقة ببيع الطائرة الرئاسية من طراز فالكون ٥٠، وبناء القدرات من أجل إدارة وتعزيز الخدمات العامة والمحلية؛

٣ - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل

(ج) العمل، بالتعاون مع قوات التحرير الوطنية، على ضمان تنفيذ العناصر المعلقة من اتفاقي بوجمبورا المؤرخين ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ دون إبطاء، وهي الإفراج الفوري عن الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية، وإطلاق سراح السجناء التابعين لقوات التحرير الوطنية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج بالنسبة لمحاربي قوات التحرير الوطنية، وتسجيل قوات التحرير الوطنية كحزب سياسي، وإدماج هذه الجماعة في المؤسسات الوطنية، وإدماج محاربيها في الجيش والشرطة؛

٤ - إصلاح قطاع الأمن

(د) إعداد خطة وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن، تشمل وضع إطار وآليات متفق عليهما بشأن تحديد الحجم السليم للجيش والشرطة ودائرة الاستخبارات الوطنية وضمان تأهيل أفرادهم، وضمان إخضاع دوائر الشرطة والدفاع والاستخبارات للمساءلة؛

٥ - حقوق الإنسان وسيادة القانون

(هـ) زيادة الجهود المبذولة لتوسيع نطاق احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإنفاذ سيادة القانون، من خلال تدابير تشمل تحسين أداء الجهاز القضائي واستقلالته؛ وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بما يتفق مع المعايير الدولية ومبادئ باريس؛ واتخاذ إجراءات حاسمة ضد مرتكبي أعمال العنف التي تشمل النساء والأطفال و "الأمهقة"؛ وتعزيز الجهود المبذولة بغرض القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب، وإنجاز القضايا القائمة على وجه السرعة، بما في ذلك ما يتعلق منها بمذابح غاتومبا وعمليات القتل التي ارتكبت في كيناما؛

٦ - العدالة الانتقالية

(و) النهوض بعملية التشاور على نطاق البلد بشأن إنشاء آليات للعدالة الانتقالية، وتوفير بيئة مفضية إلى إجراء هذه المشاورات بغية ضمان إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في الوقت المناسب؛

٧ - الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي

(ز) الانتهاء، بالتشاور مع الشركاء الدوليين، من وضع استراتيجية إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للمحاربين السابقين في قوات التحرير الوطنية، والجنود المسرحين، والمقاتلين السابقين، وغيرهم من الفئات الضعيفة التي تأثرت بالتزاع، والبدء في تنفيذ هذه الاستراتيجية؛

٨ - حيازة الأراضي

(ح) تنفيذ ورقة السياسة الوطنية بشأن حيازة الأراضي وتنفيذ آليات لتنسيق حل المنازعات حول الأراضي؛

٩ - البعد الجنساني وإعادة إدماج اللاجئين والفئات الضعيفة

(ط) مواصلة بذل الجهود الموجهة نحو بلوغ الحد الأدنى المتمثل في نسبة ٣٠ في المائة في ما يتعلق بتمثيل الإناث في الخدمات العامة، ومواصلة دعم تنفيذ برنامج 'القرى الريفية المتكاملة' الذي يرمي إلى تعزيز الحلول المستدامة لمشاكل العائدين من غير ملأك الأراضي والفئات الضعيفة، وبخاصة النساء؛

١٠ - المساعدة الدولية

(ي) تنشيط فريق التنسيق التابع للشركاء لغرض مواصلة الإبقاء على وجود حوار منظم وبناء مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين بشأن أولويات الإطار الاستراتيجي وورقة استراتيجية الحد من الفقر، وإسداء المشورة إلى لجنة بناء السلام حول كيفية قيامها على نحو فعال بدعم جهود بناء السلام في بوروندي؛

باء - الشركاء الدوليون:

١١ - عملية السلام

(ك) مواصلة رصد ودعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل ومتابعة اتفاق بوجمبورا، بما في ذلك عن طريق المبادرة الإقليمية، وجهود التيسير التي تقوم بها جنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والأعضاء الآخرين في المديرية السياسية؛

١٢ - نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج

(ل) توفير الدعم المالي والتقني اللازم لتمكين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية من إتمام تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، على النحو المتفق عليه في استنتاجات لجنة بناء السلام المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٢)، بما في ذلك توفير الدعم لعمليات نزع سلاح المحاربين التابعين لقوات التحرير الوطنية وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛

(٢) PBC/3/BDI/1.

١٣ - الحوار السياسي

(م) تشجيع ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إقامة محفل دائم للحوار السياسي بين مختلف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والجماعات الدينية؛

١٤ - تعبئة الموارد

(ن) مواصلة دعم تنفيذ الأولويات التي حددتها الحكومة في برنامج الإجراءات ذات الأولوية لضمان تقديم الخدمات العامة الأساسية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية في بوروندي؛

١٥ - فعالية المعونة

(س) اتخاذ تدابير فعالة لزيادة التنسيق والانسجام والاتساق في مجال المعونة وفقاً لمبادئ باريس والالتزامات الواردة في برنامج عمل أكرا^(٣)؛

١٦ - المساعدة الدولية

(ع) المشاركة بنشاط في فريق التنسيق التابع للشركاء بغرض مواصلة الإبقاء على وجود حوار منظم وبناء مع الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن أولويات الإطار الاستراتيجي وورقة استراتيجية الحد من الفقر، وإسداء المشورة إلى لجنة بناء السلام حول كيفية قيامها على نحو فعال بدعم جهود بناء السلام في بوروندي؛

٦ - **تقرر** أن تقوم لجنة بناء السلام، خلال فترة استعراضها نصف السنوي المقبل، على وجه التحديد، بما يلي:

(أ) الدعوة إلى تنفيذ الاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراض نصف السنوي الثاني ومتابعتها؛

(ب) مواصلة الدعوة إلى دعم الأنشطة المتصلة بالإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، بما في ذلك المساعدة على توسيع قاعدة المانحين الخاصة ببوروندي واجتذاب الشركاء غير التقليديين؛

(٣) A/63/539، المرفق.

(ج) مواصلة دعم تنفيذ عملية السلام عن طريق المبادرة الإقليمية لعملية السلام في بوروندي، وجهود التيسير التي تقوم بها جنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والأعضاء الآخرين بالمديرية السياسية، لا سيما عن طريق ضمان توفر الموارد اللازمة لتزع سلاح المحاربين التابعين لقوات التحرير الوطنية وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛

(د) توفير المشورة والدعم والرصد في ما يتعلق بالجهود الوطنية المبذولة لتهيئة بيئة مفضية إلى إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٠، بما في ذلك، كخطوة أولى، تنظيم اجتماع مواضيعي بشأن الانتخابات في أوائل عام ٢٠٠٩ من أجل التعرف على التحديات التي ستتطلب دعماً من لجنة بناء السلام والشركاء؛

(هـ) حشد الدعم من أجل استراتيجية إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي بصورة دائمة للمحاربين السابقين التابعين لقوات التحرير الوطنية وغيرهم من المحاربين والمسرحين حينما يتم الانتهاء من وضع هذه الاستراتيجية بالتشاور مع الشركاء في بوروندي؛

(و) تقديم المشورة والتوجيه بشأن النهج الاستراتيجية لبناء السلام، بما في ذلك العدالة الانتقالية والإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي، مع الاعتماد على أفضل الممارسات والدروس المستفادة في بلدان أخرى، وزيادة فرص الوصول إلى منظمات المجتمع المدني؛

(ز) تشجيع الشركاء الدوليين على تبسيط وزيادة تنسيق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف وفقاً لورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة ببوروندي؛

(ح) الدعوة داخل مجلس الأمن والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة لضمان أن يؤخذ في الاعتبار في الاستعراض المقبل لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الدور الذي يقوم به المكتب في دعم أعمال الحكومة ولجنة بناء السلام؛

(ط) العمل مع حكومة بوروندي لاستعراض واستكمال آلية الرصد والتتبع بما يكفل، في جملة أمور، تحقيق الاتساق بين الإطار الاستراتيجي وورقة استراتيجية الحد من الفقر، والانتهاء من عملية الاستعراض المذكورة في موعد غايته أيار/مايو ٢٠٠٩.